أزمة العراق سيادياً

أول وثيقة تناقش مفهوم السيادة الوطنية

في فكر وتجربة رؤساء العراق ونخبه السياسية والأكاديمية

2004 - 2020

الملخص التنفيذي

للاستنتاجات والتوصيات

أزمة العراق سيادياً

أول وثيقة تناقش مفهوم السيادة الوطنية

2020-2004

في فكر وتجربة رؤساء وزراء العراق
علاوي، الجعفري، المالكي، العبادي، عبد المهدي
ومشاركة رؤساء مجالس النواب
الحسني، المشهداني، السامرائي، النجيفي، الجبوري
وتعقيبات ستين شخصية سياسية واكاديمية وبحثية عراقية

موسم الملتقى الرابع

إعداد وتقديم
د. إبراهيم محمد بحر العلوم

العلمين للنشر
العارف للمطبوعات

أزمة العراق سيادياً

إعداد: د. إبراهيم محمد بحر العلوم

الطبعة الأولى 2021
القياس: 17 x 24
عدد الصفحات: 682
ISBN 978-614-441-260-2
LCC: DS79.769.I27.201

إصدارات ملتقى بحر العلوم للحوار
برعاية ودعم مؤسسة بحر العلوم الخيرية
العراق - الكوفة - النجف الأشرف
العنوان البريدي ص.ب. 109 النجف الأشرف
هاتف: 7803004567 (00964)
البريد الإلكتروني nccr@bahar.iq
الموقع الإلكتروني www.bahar.iq

نشر وتوزيع

العلمين للنشر

شركة العارف للأعمال ش.م.م.
بيروت – لبنان
هاتف: 00961 70 839 503
العراق – النجف الأشرف
هاتف: 00964 7801327828
www.alaref.net
al-aref@live.com

جميع حقوق النشر محفوظة، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطّي من أصحاب الحقوق.

© All rights reserved. No part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopyings, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

هامّ جدّاً: إن جميع الآراء الواردة في الكتاب تعبّر عن رأي كتّابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر...

المحتويات

تقديم الدكتور إبراهيم بحر العلوم 11

الفصل الأول: السلطة التنفيذية والسيادة 19

- ❖ الدكتور إياد علاوي 21
- ❖ الدكتور إبراهيم الجعفري 37
- ❖ الحاج نوري كامل المالكي 43
- ❖ الدكتور حيدر العبادي 53
- ❖ السيد عادل عبد المهدي 61

الفصل الثاني: السلطة التشريعية والسيادة 135

- ❖ الدكتور حاجم الحسني 137
- ❖ الدكتور محمود المشهداني 143
- ❖ الدكتور إياد السامرائي 149
- ❖ الأستاذ أسامة النجيفي 157
- ❖ الدكتور سليم الجبوري 169

الفصل الثالث: النخب السياسية والأكاديمية والسيادة 177

المحور الأول: السياسة والنظام السياسي الراهن 179

الجزء الاول 179

- ❖ الأستاذ ئاريز عبد الله 181
- ❖ الأستاذ حسين درويش العادلي 189
- ❖ الدكتور خالد المعيني 195
- ❖ الأستاذ سالم مشكور 203
- ❖ الدكتور عبد الحسين شعبان 209
- ❖ الدكتور ماجد الفتلاوي 219

الجزء الثاني 227
❖ الأستاذ حسين شلوشي 229
❖ الدكتور رائد فهمي 241
❖ الدكتور عبد الجبار عيسى عبد العال 247
❖ الدكتور علي المؤيد 253
❖ الدكتور علي عيسى اليعقوبي 269
❖ الدكتور محمد الهماوندي 277
المحور الثاني: السيادة والعوامل الخارجية 281
❖ الأستاذ حمزة مصطفى 283
❖ الدكتور علاء الجوادي 289
❖ الدكتور على فارس حميد 307
❖ الأستاذ فاضل ميراني 313
❖ الأستاذ فرهاد علاء الدين 319
❖ الدكتور فلاح الفهداوي 327
❖ الدكتور محمد ياس 333
المحور الثالث: السيادة والمصالح الوطنية 339
الجزء الأول 339
❖ الأستاذ أرشد الصالحي 341
❖ الدكتور رائد صالح علي 355
❖ الدكتور عادل عبد الحمزة 363
❖ الدكتور علي الاديب 367
❖ الدكتور نعيم العبودي 373
❖ الدكتور يوسف محمد صادق 377
الجزء الثاني 383
❖ الدكتور أنور الحيدري 385
❖ الباحثان أيمن الفيصل وسجاد جياد 391
❖ الدكتور سردار عزير 395
❖ أ.د. سعد خميس الحديثي 399

- ❖ الدكتور ضياء الاسدي 407
- ❖ الدكتور قاسم داود 411
- ❖ الدكتور محمد الوائلي 413
- ❖ الدكتور مهند سلوم 417

المحور الرابع: السيادة وتوازن المصالح 423

- ❖ الشيخ جمال الضاري 425
- ❖ الدكتور حارث الحسن 433
- ❖ الدكتور عباس عبود 437
- ❖ الدكتور عدنان عاجل 443
- ❖ الشيخ عدنان فيحان 451
- ❖ الأستاذ فاضل كريم (ماموستا جعفر) 457
- ❖ الأستاذ محمد شياع السوداني 461

المحور الخامس: السيادة وحكومات ما بعد 2003؟ 465

- ❖ الشيخ حميد معلة الساعدي 467
- ❖ الأستاذ سامي العسكري 481
- ❖ الدكتور شروان الوائلي 487
- ❖ الأستاذ عباس راضي العامري 491
- ❖ الدكتور عامر حسن فياض 495
- ❖ الدكتور محسن عبد العزيز الحكيم 503
- ❖ الدكتور محمد الحاج حمود 509

الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات 517

- ❖ الدكتور إياد عبد الكريم مجيد 519
- ❖ الدكتور حسين احمد السرحان 523
- ❖ الدكتور خالد عبد الإله عبد الستار 533
- ❖ الدكتور سيف الهرمزي 537
- ❖ الدكتور فراس عباس هاشم 547
- ❖ الدكتور عماد مؤيد جاسم 553
- ❖ الدكتور مرتضى شنشول ساهي 569

الفصل الخامس: السيادة في بيانات المرجعية الدينية العليا
- سماحة السيد محمد علي بحر العلوم 575
الملخص التنفيذي 593
❖ الدكتور سماح العلياوي - السلطة التنفيذية والسيادة 595
❖ الدكتور مصطفى الناجي - السلطة التشريعية والسيادة 611
❖ الدكتور هاني عبد الصاحب والدكتور أمير الشبلي:
السيادة والنظام السياسي الراهن 619
❖ الدكتور راجي نصير: السيادة والعوامل الخارجية 631
❖ الدكتور قاسم الجنابي والسيد هاشم بحر العلوم:
السيادة والمصالح الوطنية 639
❖ الدكتور علاء الحطاب: السيادة وتوازن المصالح 649
❖ الدكتور صلاح الشمري: السيادة وحكومات ما بعد التغيير 657
❖ الدكتور فكرت نامق والدكتور قاسم الجنابي والدكتور محمد ياس خضير
- استنتاجات وتوصيات 663
❖ الباحث مهدي أحمد جعفر - السيادة في بيانات المرجعية العليا 679

من مقدمة الكتاب

ازمة العراق سيادياً

الرؤية والمنهج

د. إبراهيم بحر العلوم

في عامي 2019-2020، اصبحت قضية (السيادة) أكثر انشغالاً واشتغالاً في الوسط السياسي العراقي، بل توسعت دوائر نقاشها لتصبح احدى المفردات الساخنة للنخب العراقية والاعلام والشارع العراقي. كل ذلك يحدث في ظل تطورات الصراع الإقليمي الدولي وما شهدته الساحة العراقية من انتهاكات مباشرة وغير مباشرة لسيادة العراق جواً وأرضاً حتى بات الامر يهدد السلم المجتمعي ويقترب من احتراب أبناء البلد الواحد تحت ذريعة انتهاك السيادة. وبات الانقسام السياسي بين النخب السياسية والمجتمعية في ظل سياسة المحاور مسرحاً لغياب مفهوم واضح للسيادة، وأدى ذلك الى اختلال الرؤية السليمة لتحديد مساحات المصالح الوطنية للبلد.

لذا أصبحت الحاجة ماسة لاقتحام ملف (السيادة)، وبناء على ذلك فقد وجه (معهد العلمين للدراسات العليا) بالتعاون مع (ملتقى بحر العلوم للحوار) و(جريدة المواطن)، دعوة الى السادة الذين تسنموا رئاسة مجلس الوزراء

في العراق بعد التغيير لفتح حوار جاد حول كيفية تعاطيهم مع قضية السيادة اثناء تجربة الحكم، على ان تشكل مخرجات هذا الحوار محورية تتواصل مع دوائر أوسع سعياً لفهم مشترك للسيادة ولو في حدوده الدنيا. وكانت المحاور المطلوبة الإجابة عليها:

المحور الاول: هل ان طبيعة النظام السياسي الراهن تؤثر سلباً او ايجاباً على السيادة؟

المحور الثاني: وعي وادارة العوامل الاقليمية والدولية في تحقيق السيادة او انتهاكها؟

المحور الثالث: هل ان معيار تحقيق المصالح الوطنية يحدد شكل السيادة؟

المحور الرابع: هل ان التوازن في تحقيق المصالح الاقليمية والدولية يضمن السيادة؟

المحور الخامس: كيف تعاطت حكومتكم مع قضية السيادة؟

اما المرحلة الثانية من المشروع كان يمتلكها الحرص على اكتشاف مساحات التداخل والتقاطع في الرؤى عند السادة رؤساء مجلس النواب 2005-2020.

اما المرحلة الثالثة فقد خصصت للتعرف على آراء النخب السياسية والخبراء والأكاديميين حول المحاور الخمسة الواردة، كانت الاستجابة بشكل عام مشجعة تعكس الإحساس بأهمية الموضوع. ان أهمية وقوة المداخلات

تكمن في اختلاف الرؤى العراقية فمعظمها اتسمت بالثراء المعرفي والحرص على المصلحة الوطنية ولا تنقصها الصراحة وأجمل ما فيها موزعة بين سياسيين وأكاديميين وباحثين مع التزام الاعم الاغلب بالسقف المحدد للتعقيب؟

وتضمن الفصل الرابع من كتاب (ازمة العراق سيادياً) صياغة الاستنتاجات والتوصيات للأفكار والتصورات التي طرحت في الكتاب سواء من رؤساء السلطة التنفيذية والتشريعية إضافة الى تعقيبات على المحاور الخمسة المتعلقة بالسيادة الوطنية من قبل الشخصيات الفكرية والسياسية والأكاديمية والثقافية، وقد تفضل فريق من الأكاديميين مشكورين في الجامعات العراقية كل على انفراد بمراجعة الاطروحة وطرح رؤيته حول ما يمكن استخلاصه من ادبيات هذا المشروع حول السيادة.

اما المرحلة قبل الأخيرة فقد خصصت للحديث عن مفهوم السيادة في مدرسة النجف، وكيف تنظر المرجعية الدينية العليا في النجف الى مفهوم السيادي من خلال الوقوف على خطابات وبيانات المرجعية طوال السنوات السبعة عشر الماضية.

اما الفصل الأخير من المشروع فقد وقع على عاتق عدد اخر من الطاقات الاكاديمية والإعلامية الشابة والواعية للمشهد السياسي وأبدت استعدادها لقراءة الوثيقة والتعقيبات الواردة حول المحاور، وتكفل كل واحد

باستخلاص المقاربات والمختلفات لكل محور. وسمي هذا الفصل بالملخص التنفيذي.

وفي نهاية المطاف تمت ترجمة الملخص التنفيذي الى اللغة الإنكليزية ومعه ملحق بأسماء كافة السادة الافاضل الذين شاركونا في هذا المشروع.

الملخص التنفيذي
للاستنتاجات والمقترحات*

د. فكرت نامق عبد الفتاح ود. قاسم محمد الجنابي ود. محمد ياس خضر**

تعرضت السيادة العراقية ومنذ العام 1991 للتآكل شيئا فشيئا ابتداءً من القرارات الأممية الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي قوضت بموجبها سيادة العراق السياسية والعسكرية، وأصبح العراق عمليا تحت طائلة القرارات الدولية التي كانت تصدر بين الحين والآخر،والتي استمرت حتى العام 2003 وانتهت باحتلاله، وحتى بعد تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في العام 2004 ظلت السيادة العراقية منقوصة بالرغم من المحاولات للعديد من القوى الوطنية من اجل استعادتها، واستمرت هذه الحالة حتى بعد انتقال السيادة للعراق، حيث أصبح العراق يمتلك السيادة القانونية دون الفعلية بمعنى أن العراق لم يتحرر من القيد الأمريكي الذي كبله باتفاقية أمنية، وألحقتها باتفاقية الإطار الاستراتيجي التي لم يستفد منها العراق وألقت بظلالها على الواقع الأمني، واستمرت الحالة حتى بعد الخروج الجزئي للعراق من طائلة الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.

اضافة الى ما تقدم اكتنفت السياسة العامة في العراق منذ العام 2003 ولغاية الآن العديد من الأزمات والمشكلات التي ما تزال تهدد الدولة العراقية وسيادتها، فضلاً عن تمخض تلك الأزمات عن آثار انعكست سلبا على مجمل

(*) شارك في هذا المحور الأساتذة كل من: الدكتور إياد عبدالكريم مجيد، الدكتور حسين احمد السرحان، الدكتور خالد عبد الإله عبد الستار، الدكتور سيف نصرت الهرمزي، الدكتور فراس عباس هاشم، الدكتور عماد مؤيد جاسم، الدكتور مرتضى شنشول ساهي.

(**)قسم العلوم السياسية – معهد العلمين للدراسات العليا.

مسيرة التحول الديمقراطي وانعكاساتها السلبية على طبيعة الأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني للدولة.

ان اختلاف وجهات نظر رؤساء الوزراء وحتى رؤساء البرلمان حول ازمة السيادة للدولة يعطي الانطباع بان مفاتيح الحل ليست موحدة بل ترتهن إلى حد كبير إلى المواقف الشخصية والمعلومات الذاتية وهو ما يعطي انطباع بغياب الطابع المؤسساتي في تحليل الأزمة وايجاد الخيارات المنطقية للحل. سيما وان بعض وجهات النظر هذه اخذت طابع توجيه الاتهام وإلقاء المسؤولية على الاخر وبغض النظر، كما يكشف لنا هذا الواقع وجود حالة من التباعد في الرؤية حول طبيعة الأولويات وحدود المصلحة الوطنية ومفهوم السيادة، والتي يبدو ان كل طرف بات يفهمها على وفق منظوره الخاص. بعبارة اخرى ان كل رئيس وزراء اختط لنفسه اسلوباً خاصاً في الحكم وادارة السياسة الداخلية والعلاقات والسياسة الخارجية مما يعني ان الرؤية تبدو شخصية وذاتية اكثر منها برنامج عمل وطني يرعى مصالح الدولة بعيدة المدى.

يصنف البعض الدولة العراقية اليوم على انها دولة (منقوصة) السيادة، ويستدل على ذلك من عدة مظاهر أمنية وسياسية واقتصادية وكلها تصب في مظهر رئيس هو عدم قدرة سلطات الدولة و مؤسساتها على استخدام وسائل الاكراه اعلى كامل اقليمها، فضلا عن امتدادات التأثير الاقليمي والدولي في الشؤون السياسية والاقتصادية والامنية وحتى في الشؤون الخارجية للدولة.

وعلى الرغم من وجود العديد من المزايا في النظام القانوني الاساس للدولة العراقية (الدستور) بعد العام 2005، الا انه افضى من الناحية العملية الى تفكيك السيادة العراقية من خلال ايجاد مراكز قوة اخرى تتمتع بصلاحيات واختصاصات واسعة،اذ ان بعض النصوص الدستورية منحت سيادة منفصلة لسلطات الاقاليم على حساب السلطات الاتحادية، وعليه يمكن وصف اللامركزية السياسية في العراق بأنها " فيدرالية متعارضة " وليست " فيدرالية

متعاونة " كما هو معمول بها في النظم السياسية الاتحادية في دول عديدة اخرى.

و فيما يرتبط في الحالة العراقية، سعت بعض القوى السياسية وما زالت الى توجيه انظارها نحو الخارج للحصول على الدعم والاسناد المعنوي والسياسي، مما زاد من حدة التوترات بين المكونات المجتمعية كما انتج هذا الامر انعدام الثقة بين المواطن وتلك القوى السياسية.

ومما زاد من حدة الوضع في العراق ضعف القدرة الجماعية السياسية والمؤسساتية على بلورة هوية اكثر وضوحا للدولة العراقية، لاسيما الاقتصادية منها قاد إلى تشظي مفهوم القوى السياسية للمصالح الوطنية، وأصبحت تلك المصالح ترتبط بمصالح المكون القومي تارة أو بمصالح الطائفة تارة اخرى وثالثة بمصالح الجماعة (الحزب أو التيار أو الحركة).

وبدلا من استخدام الديمقراطية التوافقية للمحافظة على الاستقرار السياسي استخدمت الديمقراطية بهدف تكريس الواقع والتمسك بالسلطة، وباتت التوافقية تكرس مفهوم الطائفية والمحاصصة السياسية والتمايز(المكوناتي) بدلا عن الانسجام والتعايش السلمي، و تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهذا الأمر يعود إلى فشل سياسات ادارة التنوع من قبل النخب السياسية التي تصدرت القرار السياسي.

ان تنامي عدم الشعور بالمواطنة في الداخل العراقي والهوية الوطنية الرئيسة والتمسك بالهويات الفرعية كان سببه الأساسي ضعف الدولة وعدم استطاعتها القيام بوظائفها الأساس، ليصبح هذا الامر فيما بعد احد أسباب أزمة السيادة في البلاد مما أدى الى زيادة التوتر والصراع الداخلي.

بعبارة أخرى، ان نقل (التنوع الاجتماعي) من حيزه المجتمعي الطبيعي إلى حيز السلطة (كهوية وكيان وسلطات) قاد إلى تعميق صراع الهويات الفرعية (العرقية والطائفية) على الدولة كأرض وموارد وسلطات وحوّل القوى السياسية

من (قوى الدولة) إلى (دولة القوى) وإلى (قوة السلطة) بدل (قوة الدولة)،باعتبار ان بعض القوى السياسية ستكون هي المستفيدة النهائية من طبيعة النظام المكوناتي، ومعادلات حكم قائمة على (المشاركة / المحاصصة / التوازن).

لهذا نجد ان فعل الدولة السيادي (داخليا) بدأ بالضعف قبال افعال بعض القوى السياسية والمجتمعية. والناتج عن ذلك دولة فاقدة للتأثير والمكانة الاقليمية والدولية، وعليه فإن سيادة الدولة تتأثر بطبيعة النظام السياسي وقدرته على انتاج (حكم ناجح أو فاشل) يحقق أو لا يحقق مقتضيات السيادة (داخليا / خارجيا) فالسيادة تُنتزع ولا تمنح سواء (داخليا ام خارجيا).

اضف الى ذلك ان الخلافات كانت السمة الغالبة لدينامية النظام السياسي في العراق منذ العام 2003، فلا قوى المعارضة قبل العام 2003 وبالذات (الشيعية والكوردية) تجاوزت تراكمات الماضي الدكتاتوري ولا قوى المكون (السني) نجح في فك الارتباط بينه وبين ارث النظام السابق الدكتاتوري بشكل يمهد لقبول الواقع الجديد ويحقق الاندماج المجتمعي، وهذه الأمور جميعها كانت منافذ للإخلال بالسيادة العراقية وجعلت من نفسها أبواباً مفتوحة للتدخل الخارجي بحجة الدفاع عن هذا المكون أو ذاك.

تلك الرؤى المتنافرة هيمنت على المشهد السياسي وغذتها قوى خارجية بما يخدم مصالحها، بالمقابل بقي العراق على ما هو عليه وظلت الدولة الجديدة تعاني من سلبيات هذه القضايا، ولهذا كانت ومازالت بعض الصعوبات في التأقلم مع الواقع الجديد في عراق ما بعد العام 2003، لاسيما في ظل تأسيس النظام السياسي القائم على المكونات (شيعية، سنية، كردية).

اما الفواعل غير الحكومية (الجماعات المسلحة) فان زيادة نشاطها في الآونة الأخيرة زاد من تعقيد المشهد السياسي والامني نتيجة محاولتها القيام

بوظائف الدولة الأساسية ومنها احتكار العنف وممارسة السلطة، وقد شكل تنامي هذا الامر أحد المتغيرات المؤثرة في سيادة الدولة العراقية.

و حتى لا نذهب بعيدا في التنظير و التأصيل الفكري للتوصيات والمقترحات، فنحن كمتابعين للشأن العراقي ومن رؤية وطنية خالصة، فإننا نرى ان العراق اليوم امام تحدٍّ كبير في خضم وجود تلك التحديات الداخلية، فضلا عن التحديات الخارجية ببعديها الإقليمي والدولي.

وعليه فان عملية طرح المقترحات ستكون وفق آلية تشخيص إحدى أجزاء المشكلة ومن ثم طرح اقتراب اجرائي محدد لحلها ولا نجزم ان هذا الاقتراب هو المثالي بل هو مقترح مرحلي يمكن أن يطور إلى مقترح أكثر شمولاً. ولا ينبغي الافراط في التفاؤل إلى مستوى الاعتقاد بأن هذه المقترحات يمكن أن تنقل العراق من الواقع الحالي إلى حالة (الدولة الانموذج) في ممارسة السلطة والحكم، لأن التعقيد الداخلي والتدخلات الخارجية بلغت درجة من الصعوبة بحيث يستلزم التعامل معها بحذر وروية،وأن الحل الممكن هو في تقنين واقع الحال إلى مستوى مقبول من خلال التدرج في تحديد الأولويات.

وبعد الاطلاع على الاراء والتعقيبات الواردة في الكتاب واستمزاج الافكار بالاستنتاجات والمقترحات المقدمة من الاساتذة المتخصصين بالشأن العراقي والسياسي توصلنا الى الاتي :-

اولا :اصلاح النظام السياسي وترشيد العمل السياسي كمدخل للاصلاح الشامل وتحقيق الاستقرار السياسي (هدف منشود)

تراوح الأزمة السياسية العراقية الحالية في مكانِها مُنذ قُرابةِ عقدين مما جعل الدولة تبقى في دوامة من المشكلات المركبة، فقد عجز النظام السياسي عن إيجاد حُلولٍ وخُططٍ إصلاحية مُناسبة للتشظيات والتصدعات التي نالت وما زالت تؤثر في مشروع الدولة الديموقراطية في العراق، اما المحاصصة

السياسية فقد كانت ولا زالت تحديا اجتماعيا وسياسيا، و عامل تفتيت للمجتمع وتعميق لأزمة الهوية الوطنية، وتعطي انطباع سلبي عن العملية السياسية، وتُضعف الدولة ونظامها السياسي. كما والحقت المحاصصة الضرر ببنية مؤسسات الدولة وشكل الاحزاب السياسية، وعطلت دور تلك المؤسسات من القيام بوظائفها فضلا عن عدم قدرة الأحزاب السياسية صياغة وبناء تنشئة اجتماعية وسياسية، ومن ثم بناء الديمقراطية المنشودة.

اذن ما العمل

1 - البلد بحاجة الى احزاب سياسية تعي دورها ووظيفتها الأساس وتقوم بدور ايجابي في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية، احزاب ذات امتداد افقي مفتوح لكل مكونات المجتمع، وتوفر مثل هذه الاحزاب البيئة الصالحة للحفاظ على التماسك الاجتماعي عبر التنظيم والمشاركة السياسية، والتزامها بتحقيق برامجها السياسية، وتنشيط الوعي السياسي، والاسهام في تشكيل الرأي العام وتوجيهه، وتجميع المصالح والتعبير عنها، كما تقوم هذه الاحزاب بتهيئة الكوادر القيادية القادرة على ادارة الدولة عند وصولها الى السلطة، وتقوم بدور ايجابي في توحيد المجتمع وتحويله الى الشكل الجمعي المؤسسي، وتساهم في خلق ثقافة سياسية مشتركة وتملأ الفراغ بين المجتمع وبين الدولة.

2 - الدولة العراقية بحاجة الى بناء هوية وطنية جامعة تؤطر الاختلاف والتعدد الاجتماعي دون الغائه لكي تصبح آصرة توحيد تجمع مكونات المجتمع على هدف واحد هو العمل المشترك لبناء دولة المواطنة المدنية، ومن عوامل تعزيز الهوية الوطنية خلق ذاكرة تاريخية جامعة تبنى على المشتركات من القيم والوقائع التاريخية والمعاصرة، وعلى الروابط الثقافية والحضارية المشتركة فضلاً عن خلق قيم جديدة مشتركة تدعم تماسك المجتمع واندماجه

3 - تعديل الدستور على قاعدة الاجماع الوطني واعادة صياغته بلغة رصينة واضحة غير مبهمة، ومعالجة الثغرات والنواقص فيه بما يؤمن تنظيم السلطات وتوازنها وتحديد وظائفها وحدود صلاحياتها بدقة لمنع تجاوز سلطة على اخرى وهيمنتها عليها، او هيمنة كتلة، او حزب سياسي معين على السلطة، ويشكل لهذا الغرض فريق عمل من اساتذة الجامعات المختصين ومن خبراء القانون الدستوري لأصلاح الخلل في الدستور واجراء التعديلات المطلوبة لكي تأخذ العملية السياسية مسارها الصحيح ولوضع الاسس الصحيحة لبناء دولة المؤسسات وتمكينها من اداء وظائفها بكفاءة.

4 - تبرز الحاجة في الاوقات الصعبة وفي عملية بناء الدولة بعد التغييرات الهيكلية الى رجال الدولة وقدراتهم، فرجل الدولة نتاج زمان ومكان أي بيئة وقدرات ومهارات شخصية، ويؤثر رجل الدولة بما يمتلك من ميزات وخصائص في الاحداث لقدرته على التعامل مع المتغيرات طبقاً لأهداف الدولة، ويضع بصماته على مسارها ليس في بلده فحسب، بل على الصعيدين الاقليمي والدولي.

ثانيا: ضرورة الاتفاق على ماهية المصالح الوطنية للدولة العراقية وتحديد هذه المصالح بشكل دقيق (هدف منشود).

تعد المصالح الوطنية بمثابة القوة الدافعة والمحددة لاتجاهات السياسة الخارجية للدولة، وكل اختلاف في تفسير مضمون واهداف المصالح الوطنية لابد أن يترتب عليه ارباك في ادراك واداء الدولة الداخلي والخارجي، الا ان تباين ادراك بعض الساسة وصانعي القرار لمفهوم المصلحة والسيادة الوطنية ادى الى احداث حالة من الغموض وعدم الوضوح في تحديد اهداف الدولة ذات البعد الاستراتيجي.

اذن ما العمل ؟

يمكن لقوة سياسية معينة ان تطلق مشروعا شاملاً يحقق متطلبات واسس

المصلحة الوطنية وتدعو فيه الأطراف المختلفة إلى الجلوس على طاولة الحوار لتحديد الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق مصالح العراق بعيدا عن الاستقطاب الاقليمي والدولي،ولا يكفي الدعوة لتبني وثيقة عامة، بل يفترض ان تكون الوثيقة محددة البنود والاتجاهات، ويتم الترويج لها اعلاميا و شعبيا من اجل بناء وخلق اجماع شعبي عام حولها واحداث ضغط جماهيري يحرج القوى الممانعة في القبول بهذه الوثيقة وان يتم بيان مصالح العراق فيها بشكل واضح مثل :

1 - الاتفاق على ماهية المصالح الوطنية للدولة العراقية والذي يتطلب صعود قوى سياسية عابرة للقومية والطائفية وذات رؤية وفهم واضح لهوية الدولة الوطنية السياسية والاقتصادية ومن ثم الاتفاق على المصالح الوطنية العليا التي تشكل الارضية الصلبة لسيادة الدولة تتمثل بسيادة الاستقرار السياسي.

2 - ان تحرص الدولة العراقية على بناء علاقات متوازنة مع القوى الاقليمية والدولية وفق معايير الشرعية الدولية، مع تحديد الأولوية لمصالح العراق.

3 - اعتماد معايير المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية وإقامة علاقات متوازنة قائمة على المصالح المتبادلة. وتلبية شروط تنظيم العلاقة بين المصلحة الوطنية والسيادة: تحديد المفاهيم، والاتفاق على ثوابت المصلحة الوطنية، والالتزام بمعايير السيادة الدولية والتركيز على بناء عناصر القوة للشعب والدولة.

4 - التعاون و التعامل مع الدول والمصالح الاجنبية، ينبغي ان يكون في ظل اطار قانوني مؤسساتي يتسم بالموضوعية و الشفافية من اجل ازالة الغموض عن حالة التبعية أو الارتباط بمحاور اقليمية محددة.

5 - تحديد أولويات الخطاب السياسي العراقي وحصر التصريحات

بالقنوات الرسمية والجهات الحكومية وعدم السماح للقوى السياسية بان تعكس مواقف معينة تزيد من تعقيد المشهد السياسي سيما في اطار السياسة الخارجية للدولة والعلاقات مع الدول الاخرى.

6 - التعامل مع وضع القوات الاجنبية العاملة في العراق وازالة صفة الاحتلال عنها من خلال تضمين وجودها في اطار الدعم المعلوماتي - الاستخباراتي والمعونة الفنية - اللوجستية وابعادها عن الاعمال القتالية التي تكون من اختصاص القوات المسلحة العراقية.

7 - عدم السماح لأي تأثير أجنبي في عملية صنع القرار سواء كان على الصعيد الداخلي أو الخارجي وبالأخص من دول الجوار الجغرافي، وان يكون التعامل مع المستشارين الأجانب من دول الجوار بذات الآلية الي يتم التعامل بها مع ستشارين في قوات التحالف الدولي.

ثالثا: اصلاح قطاع الامن وحصر السلاح بيد الدولة وتقنين وضع الجماعات المسلحة (هدف منشود).

واجه قطاع الامن في العراق بعد العام 2003 مشكلة اعادة بناء النظام السياسي ضمن اهتزازات مجتمعية عميقة وبروز دور للمجاميع المسلحة وهو ما جعل القرار السياسي في الشأن الامني يخضع للمشاكل الداخلية وللتأثيرات الاقليمية والدولية،واثبتت احداث العام 2014 ان مجرد ارتفاع عديد القوات المسلحة ليس كافيا لترسيخ دعائم الامن وفرضه.

وان مشكلة وجود تشكيلات خارج اطار الدولة، تثلم السيادة الوطنية سيما تولد رؤية مفادها ان بعض هذه الجماعات كانت السبب الاساس وراء الاستهداف المتكرر للسفارات او المصالح الأجنبية وقوات التحالف الدولي، الأمر الذي يزيد من فرض وقوع مواجهة عسكرية بشكل مباشر أو غير مباشر ما بين الطرفين، وهو ينعكس سلبا على العراق خصوصا ان التهديد الاخير من قبل الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية بأغلاق سفاراتها في بغداد،

كان يعني في حال وقوعه جملة من التداعيات الاقتصادية والعسكرية وسيتحمل تكاليفها المادية والمعنوية العراق بلا أدنى شك، سيما وان العراق ملتزم بحماية البعثات الدبلوماسية المعتمدة لديه بموجب اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961. ولان بعض هذه الجماعات تنطلق من مبدأ أساسي وهو عدم الوضوح في توصيف الوجود الأجنبي في العراق، كان لزاما على الحكومة العراقية تحديد طبيعة وحجم تلك القوات، فضلا عن الحاجة الفعلية من عدمها لتلك القوات.

اذن ما العمل ؟

1 - إعادة هيكلة وبناء المؤسسة العسكرية على اسس المواطنة والانتماء والعقيدة القائمة على مبدا الدفاع عن العراق والتحريم القاطع للعمل السياسي فيها ولأفرادها، لان المؤسسة العسكرية تمثل بيئة نموذجية للاندماج الوطني وترسيخ الانتماء للوطن والهوية الوطنية، ويحظر على منتسبي المؤسسة العسكرية والمؤسسات الامنية المشاركة في الانتخابات والادلاء بأصواتهم لصالح أي حزب سياسي (في الوقت الحاضر) لخصوصية وضع العراق الاجتماعي والسياسي.

2 - ضرورة حصر السلاح بيد الدولة والتوجه نحو بناء المؤسسات الامنية والعسكرية بالاستناد الى المعايير المهنية في بناء الجيوش الوطنية ضمن عقيدة عسكرية واحدة تحرص على وحدة العراق.

3 - وربما ان الخطوة الاولى لتقنين عمل الجماعات المسلحة واعادة دمجها هو المضي بمشروع تقنين الوجود العسكري الامريكي، بوصفه السبب الذي يرتكز عليه سلوك البعض، مع استمرار التعاون الاستخباراتي واللوجستي لأهميته في المرحلة الراهنة، سيما وان الادارة الامريكية قد بدأت برنامجها الفعلي في تقليص اعداد جنودها وثمة احتمال كبير ان الادارة القادمة (الديمقراطية) ستستمر بذات النهج، مما يعطي مجالا خلال المرحلة القادمة

للحكومة العراقية لأن تعمل على ضبط وضع الجماعات المسلحة، ولا ينسى التضحيات والدور المحوري الذي لعبته هذه الفصائل في محاربة (داعش) الارهابي والذي اكسبها المشروعية والمكانة، لهذا يجب عدم التفكير بإزاحتها بقدر ما يكون توظيفها والاستفادة منها ضمن منظومة الدولة و القوات المسلحة الرسمية.

رابعا : تحقيق قدر عال من التوازن في التعامل مع دول الجوار الجغرافي وبما يبعد العراق عن صراع المحاور (هدف منشود).

ان ضعف موقع العراق على المستوى الدولي والاقليمي، وعدم استقرار السياسة الخارجية العراقية وفق منهجية وثوابت راسخة وواضحة، وتبني جهات سياسية ومجتمعية محلية مواقف معينة ازاء الاحداث الاقليمية والدولية وتأثيرها في الرأي العام للضغط على صانعي القرار السياسي الخارجي العراقي، وقيامها باتصالات خارجية باسم العراق، كلها عوامل ساعدت في هشاشة سيادة الدولة. وهذا يتجسد في ان القرار السياسي الخارجي لا يخضع للمراحل والقنوات التي من المفترض ان يتم من خلالها رسم وصناعة وصياغة القرار الخارجي العراقي لذا كان وما يزال خاضعاً لتوافقات القوى السياسية. فضلا عن المؤثرات الاقليمية والتي مثلتها دول الجوار في اختلاف مصالحها في العراق مما اثر سلبا في واقع العراق الداخلي والخارجي.

اذن ما العمل

1 - ضرورة ادراك صانع القرار بان العراق هو البلد المركز في الشرق الاوسط بسبب موقعه الجيوسياسي، اذ يعد حلقة الوصل والفصل بين أمم ثلاث، هي: العربية، والإيرانية، والتركية، وهو الدولة الوحيدة الرابطة جغرافياً، ومجتمعياً، ودينياً، ومذهبياً، وإثنياً بين إيران، وتركيا، والدول العربية برابطة التقاء وتداخل وتشابك، ومآله النهائي سيؤثر بنحوٍ مباشرٍ على خارطة تماسك الجغرافيا المجتمعية والسياسية لهذه الأمم الثلاث أو تداعيها

فهنا تكمن أهمية العراق تماسكاً أو انهياراً، وهو ما يجب إدراكه وتوظيفه بإدارة العملية السياسية الإقليمية والدولية الدائرة على أرضه.

2 - تحتم الاهمية الجيوستراتيجية لموقع العراق الجغرافي على القائمين في السلطة توخي الحكمة والتأني في السلوك السياسي الداخلي والخارجي، وتبني القرارات على وفق رؤية واقعية وحسابات تجنب البلد المخاطر، وقد ادى التهور وعدم الاتزان والاندفاع اللاعقلاني الى ادخال العراق في ازمات ومشكلات داخلية وخارجية الحقت اضراراً كبيرة بحاضر الدولة ومستقبلها، ويجب توظيف اهمية موقع العراق في تعزيز مكانته ودوره الاقليمي من خلل اعتماد سياسة تخادُم المصالح التي تؤمن الاحتواء الإيجابي للمحاور الإقليمية وبما يولّد تفهماً إقليمياً ودولياً بأنَّ عراقاً موحداً وقوياً ومسالماً سيحفظ المصالح والتوازنات الإيجابية في المنطقة، ويحول دون التصادم المميت بين الاستراتيجيات المتصارعة. فضلا عن ذلك نجد ضرورة فكُّ الارتباط بملفات وازمات المنطقة وبما يراعي المصلحة العليا للدولة.

3 - البحث عن أنموذج دولة التوازن الفعّال: وهو أنموذج الدولة العراقية المتوازنة داخلياً والمؤدية دور التوازن الإقليمي والدولي بما يؤهّل العراق ليكون قوة استراتيجية حقيقية متوازنة، وموازنة للاستراتيجيات الإقليمية الكبرى؛ فيحول دون تصادمها الوجودي ويخلق استقراراً استراتيجياً شرق أوسطياً. وإنّ التوازن الفعّال يعني دولة عراقية قوية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً قادرة على حفظ التوازن الإيجابي بين استراتيجيات المنطقة.

4 - بناء علاقات متوازنة مع القوى الأقليمية والدولية وفق معايير الشرعية الدولية، والحرص على عدم تدخل تلك القوى في الشؤون الداخلية للعراق، وهذا الامر يتطلب وجود دولة تؤمن بها جميع القوى والتيارات السياسية والاجتماعية والنشاطات الثقافية بمشروعها ويتفق الجميع على اهدافها ومصالحها الوطنية، يجسدها جميعا نظام سياسي يعبر عن مصالح

الجميع ويراعي ويدافع عن مصالح الجميع وفقا لعقد اجتماعي تجمع عليه كل المكونات وتنصهر جميع مصالحها ضمن المصالح الوطنية.

5 – تبرز الحاجة الى توافق السلطتين التشريعية والتنفيذية في البلاد على وعي حول طبيعة معادلات المنطقة الإقليمية واتجاهات العالم ومراكز قراره، وتعي طبيعة صراع المصالح وتدافعاته السياسية الاقتصادية، ثم التخطيط لإدارة متوازنة وحكيمة تعي مصالحها الذاتية وتتحرى المصالح المشتركة وتمارس السياسة بإدارة العلاقة مع الآخر وفق مقتضيات سيادة قرارات الدولة ومصالحها.

خامسا : الدعوة الى الحوار العراقي الشامل كخيار استراتيجي لتحقيق المصلحة الوطنية وحفظ السيادة وتأطير عمل الدولة (هدف منشود)

رغم ان القوى السياسية وخلال فترات زمنية متفاوتة قد عقدت العديد من الاتفاقيات أو المواثيق مثل وثيقة الاصلاح السياسي، وثيقة الشرف،وثيقة مكة،وثيقة السلم الاهلي وهي وثائق عكست بمجملها محاولة لتلبية مخاوف قوى معينة أو وسيلة لبث الاطمئنان فيما بينهم، او الاتفاق على آليات لخطاب سياسي مشترك، الا انها لم تؤسس لواقع جديد نتيجة لافتقارها اليات عمل فاعله، وربما الدعوة لعقد وثيقة جديدة لن تأتي بالفائدة المرجوة،ولن تختلف عن سابقتها سواء من حيث المدخلات أو نتائجها دون الاتفاق على الثوابت الوطنية وفك الارتباط بين الانتماء الحزبي والعمل الوظيفي.

اذن ما العمل

طرح مشروع الحوار الاستراتيجي الشامل بين القوى السياسية العراقية من خلال الارتكاز على المشتركات التي تجمع بين الشعب العراقي وعدم الارتكان إلى مشكلات الماضي من دون أن يعني ذلك تجاهلها أو عدم معالجة تداعياتها، وهذا الارتكاز يتطلب الاتفاق على ماهية المصلحة الوطنية العليا واسس السيادة واليات حفظها،وصياغة عقد اجتماعي جديد قوامه

مواطن عراقي حر كريم، عهد لعقد سياسي يرتكز على المصلحة السياسية وتوازن السلطات وتعزيز هيبة الدولة، لينتج عنه نظام وطني متماسك قائم على وحدة المجتمع، ووحدة قواه السياسية ومؤسسات قوية قادرة ومتنفذة، وهذا يتطلب الاتي:-

1 - اشتراك جميع القوى الفاعِلة في الحوار الاستراتيجي و يجب أن يكون الحوار بين القوى الفاعلة في المجتمع العراقي على تنوعه، سواء كانت هذه القوى داخل العملية السياسية أم خارجها، بما فيها المعارضة السياسية والقوى المسلحة وضمن سقف الدستور، على ان يفضي هذا الحوار الى تسوية تاريخية تنهي الخلاف العراقي - العراقي، لأن الأزمة التي يمر بها العراق شاملة ومتعددة داخل أطر العملية السياسية وخارجها، وهو الأمر الذي يتطلب أن تكون صيغة الحل شاملة وتدخل فيها ومن خلالها جميع أطراف الأزمة وصولا إلى تفاهم واتفاق شامل لحل الخلاف وضمان تطبيق التزاماته.

2 - يجب ان يفضي الحوار الاستراتيجي الى اتفاق الأطراف السياسية والمكونات المجتمعية العراقيّة المختلفة على الثوابت الوطنية وتغليب المصلحة العليا والنأي عن المَصالح والأهواء الشخصية والتخلص من المكابرة والمغالبة التي اضعفت الدولة العراقية.

3 - معالجة الخلافات بين المركز والإقليم والمحافظات كافة، وذلك بمنح الصلاحيات التي أقرها الدستور لإدارة المحافظات، وضرورة معالَجة الخلافات الحاصلة بين الحكومة الاتحاديّة وحكومة إقليم كردستان وإنهاء ملف المَناطق المتنازَع عليها عبر الوسائل القانونيّة والدستوريّة.

سادسا : الاصلاح والاستقلال الاقتصادي كمدخل للتخلص من الضغوط والمساومات (كهدف منشود)

يمكن لأحد الاطراف السياسية أن يتبنى إعلامياً موضوعة التوازن الاقتصادي ويروج لها جماهيرياً ويُسوق لفكرة ان الحياد يمكن تحقيقه عبر آلية

التعامل التجاري بتوازن مع جميع الاقتصاديات المجاورة، هذا التسويق السياسي سيستهدف بناء رأي عام وقناعة بأن التوازن التجاري يمكن أن يكون مدخلاً لدول الجوار للقبول بالتعامل الإيجابي مع الحكومة العراقية. صحيح أن بعض دول الجوار لها تجربة سيئة في التعامل مع تطورات المشهد العراقي خلال السنوات السابقة إلا أن الواقعية تدفع باتجاه تبني ما من شانه ان يجنب البلاد ما هو أسوأ سيما في ظل أزمة اقتصادية لا تقل خطورة عن الأزمة السياسية. ويتم ذلك من خلال الاتي :-

1 - الاتجاه نحو تطوير موارد الطاقة مثل الاستثمار في انتاج الغاز المحلي - في حالة عدم تمكن الكوادر العراقية في استغلاله - في توليد الكهرباء لتقليل الاعتماد على الغاز المستورد يمكن أن يضمن ليس فقط توفير الموارد المالية فحسب، بل التخلص من احد قيود السياسة الخارجية،وهذه الخطوة قد مضي بها قدما رئيس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي خلال زيارته للولايات المتحدة الامريكية من شهر ايلول 2020،وتدقيق الاتفاق مع شركات امريكية لتطوير حقول الغاز في (ذي قار)، رغم ان هذه الخطوة فُهمت داخليا من بعض الاطراف السياسية على انها احدى وسائل التضييق على الاقتصاد الايراني.

2 - إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وتفعيل نظام عادل للضرائب لتخطي الصفة الريعية والاعتماد على النفط كمورد رئيس، لتقوية الترابط بين المجتمع والدولة، والعمل على جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية ودعم القطاع الخاص وتنشيطه للإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتطلب العلاقة بين الديمقراطية والاقتصاد توفير الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق، وتفقد الديمقراطية مصداقيتها عندما تعجز عن التعامل بنجاح مع التحديات الاقتصادية الاجتماعية بسبب الترابط الوثيق بين الديمقراطية كنظام سياسي وبين التنمية الاقتصادية لاعتمادهما المشترك على عناصر اجتماعية وثقافية واقتصادية.

3 – نجد من الضرورة ان يتعامل العراق مع دول الجوار (وفق نظرية الامن المتبادل طاقويا) بمعنى على العراق ان يسعى ان يكون ممرا لمشاريع نقل الطاقة من دول الخليج وايران باتجاه اوربا وبذلك تزداد مكانة الامن العراقي عند الدول المصدرة (الدول الخليجية وايران)والدول المستوردة (الدول الاوربية) ودولة الممر (تركيا).

4 – إعادة بناء الاقتصاد العراقي على أساس القطاعات الثلاث الزراعة والصناعة والخدمات وجعل قطاع الطاقة رافدا في بناء وتطوير القطاعات الثلاث الرئيسية بما يحقق الاكتفاء الذاتي على الأقل فيما يتعلق بالزراعة والصناعات الغذائية ودعم المنتجات الوطنية بكل الوسائل وان كانت معنوية لاسيما في ظل التزام العراق بسياسات الصندوق والبنك الدولي التي تمنع من تقديم الدعم المادي المباشر.

نأمل أن تكون هذه المقترحات داعمة ومفاتيح لإعانة صناع القرار على انتاج سياسات تصون سيادة العراق وتحفظ المصلحة العليا للدولة العراقية.

IRAQ'S SOVEREIGNTY CRISIS

The First Document focusing on National Sovereignty in Iraq

From the Thoughts and Experiences of Iraq's Prime Ministers,
Speakers of Parliament, Politicians and Academics 2004-2020

DR IBRAHIM BAHR ALOLOM

Translation of the original executive summary (Arabic)

العارف للمطبوعات

العلمين للنشر

Bahr Alolom Forum
Under the patronage & support of
Bahr Al-Uloom Foundation-NGO Iraq IZ 42071
P.O.Box 10444 Karadda-Baghdad
Email: Alolom@gmail.com, nccr@bahar.iq

TABLE OF CONTENTS

Introduction: Iraq's Sovereignty Crisis, Vision and Methodology 5

Chapter 1: Sovereignty and the Executive Powers 11

Chapter 2: Sovereignty and the Legislative Powers 21

Chapter 3: Sovereignty and Iraqi Elite - Politicians, Thinkers, Researchers and Academics 29

Chapter 4: Iraq's Sovereignty Crisis, Conclusions and Recommendations 73

Chapter 5: Sovereignty and Marja'iyya 83

Appendix: 89

Introduction: Iraq's Sovereignty Crisis, Vision and Methodology

Dr. Ibrahim Bahr Alolom

Overview of the Project on Iraq's Sovereignty Crisis

In 2019 and 2020, the issue of national sovereignty became one of the most discussed topics in the Iraqi political milieu. With further developments of regional and international tensions that have continued to destabilize the region and Iraq particularly, the topic of sovereignty has become increasingly relevant and urgent. A clear concept of sovereignty has been absent, given the political schism between the political and societal elites, and the prevalent bloc polity. The lack of harmony and prevailing discord has disrupted the development of a sound vision that truly identifies the areas of national interests for the country to effectively serve all of its people.

Therefore, taking a deep look and delving into the issue of sovereignty has become an urgent need. Accordingly, the El-Alamein Institute for Higher Studies in cooperation with Bahr Al-Ulloum Forum for Dialogue and Al-Muwatin newspaper, called on the prime ministers who assumed the premiership in post-2003 Iraq, to engage in a serious dialogue on the way they approached the issue of sovereignty during their tenure in office. The outputs of this dialogue would constitute a basis to communicate with wider circles, with the purpose of attaining a common, albeit minimal, understanding of the concept of sovereignty in Iraq.

This report is a translation of the executive summary drafted of the 600-page book (Arabic) produced for this project. Below is an outline of the stages and chapters of the book, which will be presented with highlighted summaries in this report.

Vision and Experience of the Prime Ministers: 2004 - 2020

On February 27, 2020, our team sent the following invitation to the former prime ministers of Iraq; Dr. Ayad Allawi (2004-2005), Hajj Nouri al-Maliki (2006-2014), Dr. Haidar al-Abadi (2014-2018), and Dr. Adel Abdel Mahdi (2018-2020):

> *Peace be upon you,*
>
> The Institute of El-Alamein for Graduate Studies - Department of Political Sciences, in cooperation with the Bahr Al-Ulloum Forum for Dialogue, intends to host a specialized workshop to discuss the Iraqi sovereignty crisis. We would be honored if you would participate through a paper reflecting the vision and experience of your premiership. The paper will constitute one of the workshop's key documents. It will be presented to researchers, experts and academics in public policy for their feedback. The topics that we wish you to address are as follows:
>
> 1. Does the current political system affect Iraqi sovereignty positively or negatively?
> 2. Are regional and international factors managed in such a way as to achieve or violate Iraqi sovereignty?
> 3. Does the criterion for achieving national interests dictate the form of sovereignty?
> 4. Does the balance in achieving regional and international interests guarantee sovereignty for Iraq?
> 5. How has your government approached the issue of sovereignty for Iraq?

Due to the COVID-19 pandemic, answers came relatively late. They were however completed by August 2020. These answers became the primary material for dialogue in the following stages. No doubt, the prime ministers openly and generously sharing the lived experiences of their premierships, especially in the context of the discourse on national sovereignty, should be appreciated and applauded.

Our team did not restrict the length of the prompted responses, so they did in fact vary in length. This introductory chapter became the basis for the chapters that followed. This present document addresses the spatio-temporal continuum of a primary challenge that has been confronting Iraq since 2003.

Vision and Experience of the Speakers of Parliaments: 2005 - 2018

The achievement of sovereignty is entrusted to and expected from the state and its various branches. The legislative branch has an integral role in achieving sovereignty, ensuring that it is not violated, and preserving national interests through cooperation with the executive branch. Therefore, we were keen to ensure the second phase of the project identifies areas of overlap in the visions of the speakers of parliament during the period between 2005 and 2020. Their engagement with this project was very constructive. The speakers' papers clearly reflected their perceptions and experiences with regards to the concept of sovereignty for Iraq during their tenure. The collection of these papers constituted the second part of the project and was included in the second chapter of the book. We presented this second chapter to be subject to thorough reading with the same lens and methodology that was followed with the first chapter on the prime ministers.

Feedback from Politicians, Academics and Researchers

The third phase of the project was devoted to learning about the views of politicians, academics, thinkers, and researchers, on the five topics addressed by the prime ministers. The response to the project has been encouraging in general, reflecting the awareness of its importance considering the current circumstances and political climate. Nearly fifty politicians, academics, thinkers and researchers participated in this dialogue. Each participant was assigned a specific topic. Their answers were then compared and contrasted with those of the speakers of parliament, and then analyzed further to produce a common vision. Although participation in general was broad and diversified in all topics, the first and third parts have been subject to many comments, pushing us to divide these into two parts. The first part addresses the current political system, and the third explores the space allocated to the national interests that determine the form of sovereignty of Iraq.

The importance of the comments lies in the diversity of Iraqi perspectives. Most of them are characterized by an ample knowledge, a concern for the national interest and forthrightness. Most participants adhered to the time allocated to comments. The participation of this influential group, encompassing most of the Iraqi spectrum, and which focused on the prime ministers' discourse for specific topics within the theme of sovereignty, has been greatly valued and much appreciated. It was not easy task for the project overseers to get the participants to provide answers on all topics, although some of them generously tried doing so.

We also had to respect the unwillingness of some of our participants to strike direct comparisons with the answers of the prime ministers. They favored putting forward the vision they believe in, which is a legitimate option for any politician or researcher.

Generally, we should not look at the divergence or convergence of answers as a criterion in understanding the project and its dimensions. This distinctive dialogue, that focuses on the governance experience lived by the Iraqis, is presented directly before this class of political elite to be assessed from different angles. This bestows on the project a pioneering aspect in enabling an objective comparison, deepening the understanding of the country's complexities, and criticizing and enriching the experience. Chapter Three, consisting of seven parts, contains all the comments received.

Conclusions and Recommendations

The fourth stage of the project and the fourth chapter of the book include the formulation of conclusions and recommendations related to the ideas and perceptions presented in the previous three chapters. A team of academics from Iraqi universities reviewed the thesis of ''Iraq's sovereignty crisis.'' The related chapters are authored by numerous political leaders, legal and political personalities, and qualified academics, who produced outcomes and recommendations. In the same context, we asked the eight academic team members, separately, about what they believe could be extracted from the documents, comments and conclusions related to the sovereignty issue.

Executive Summary

The last stage of the project has been critical. It fell to several other promising young people from academic and media backgrounds, who are conversant with the political scene, to examine the various political and academic trends of sovereignty. They expressed their readiness to read the first document as well as the feedback related to one of the five topics, and to identify convergences and divergences. What makes this paper robust is that those who undertook the task presented their scientific perspectives of the sovereignty concept, its development, and complexities. They presented summaries of the book's chapters; including the first document (prime ministers), the second document (speakers of parliament), the third document (politicians, academics, and researchers), and the conclusions and recommendations. This constituted the book's fifth chapter.

Coming Out of Alienation

This project attempts mainly to sketch an outline of the concept of sovereignty among Iraqis. This attempt is made through a free and candid discussion that combines political thought and experience on the one hand, and academic and research experiences on the other. This project generates momentum toward the development of approaches to the issue of sovereignty. Developed approaches take into account the uniqueness of the Iraqi experience, and abstain from duplicating political theories and international experiences to impose them on the Iraqi experience. Nonetheless, other theories and experiences could be used to reach the maturation of both the project and the experience overall. However, the goal is to maintain the project's Iraqi ownership away from external influences, with the hope of elucidating the concept for Iraq.

Another key aspect of the project stands out; it is being developed by Iraqi political minds that have had a seventeen-year governing experience; by leaders and political cadres from diverse backgrounds, ideologies and peoples who have contributed in one way or another in what we are today; and by academics and researchers who underwent their own experiences. We were keen to secure the participation of a younger generation (born in the nineties) in this dialogue. This combination between the three tributaries on the one hand and distinct generations on the other, will allow the experiences to be read and understood from a more comprehensive perspective. Moreover, it will narrow the gap between experience and theory. This way, political thought, the political system and international relations cultivated by our politicians, become a practical subject for dialogue among academics in the domains of political and social sciences, and continue to be studied in Iraqi research centers.

We are eager to involve more informed young leaders in such dialogues. We also aspire to work toward updating our political curricula and research programs in colleges and institutes to include such practical material. Teaching should not be exclusively theoretical, nor should it solely present external experiences that are disconnected from the experience of our own country. It should rather be coupled with the lived political experience so that our students do not suffer national alienation.

This is a rich experience for politicians and academics as it offers them the opportunity to benefit from one another in developing the vision, as well as the method, for a sovereign Iraq. Furthermore, it allows them to assist in the follow-up and feedback, so that everyone contributes to shaping our country's political future.

It is important to note some disclaimers and observations from this project:

1. The opinions expressed in this book are not necessarily those of the Institute, the Forum, the Institution, or the Newspaper. They are rather respected opinions of their authors.
2. Certain researchers did not adhere to the specified limits required for comments or summarization. We determined that the complete vision should be published in the book, in appreciation of the response and out of respect for the opinions. In this report, the comments are summarized.
3. Adhering to the principle of freedom of expression and opinion, and out of respect for these valuable and scientific contributions, we favored publishing the entire comment without any change to be included in the book. In this report, the comments are summarized.
4. We hope that another forthcoming project would bring us together with our colleagues who apologized and excused themselves from participating due to prior commitments.

Conclusion

We concluded the project by raising a key question: How does the School of Najaf conceive sovereignty? More precisely, how does the supreme religious authority in Najaf (Marja'iyya) view the concept of sovereignty? Hence, it has been valuable to explore the concepts and mechanisms that make up the modern state through the speeches and statements of the Marja'iyya over the past seventeen years, of which ''sovereignty'' constitutes an important element. You will see the fifth and final chapter of this report dedicated to these questions.

We conclude by praying that God, may He be glorified and exalted, help those who work for the good of the country and its people.

Dr. Ibrahim Bahr Alolom
Baghdad, Iraq
4 December 2020

Chapter 1:
Sovereignty and the Executive Powers

Thoughts and Experiences of Iraq's Prime Ministers 2004-2020

Summary Compiled By

- Dr. Samah Mahdi Al-Alyawi
  Academic & Researcher

Contributors

- Dr. Ayad Allawi
- Dr. Ibrahim Al-Jaafari
- Hajj Nouri Kamel al-Maliki
- Dr. Haidar Al-Abadi
- Dr. Adel Abdul Mahdi

Since 1991, Iraqi sovereignty has been gradually eroding from the resolutions issued by the United Nations, according to which the political and military sovereignty of Iraq had been undermined. Iraq has practically become subject to international decisions that were issued from time to time, which lasted until 2003 and ended with its occupation. Even after the formation of the Interim Governing Council in 2004, Iraqi sovereignty remained incomplete despite the attempts of many national forces to restore it, and this situation continued even after the transfer of sovereignty to Iraq. Iraq possessed legal sovereignty without its practical aspect, meaning that Iraq was not liberated from the American ties that bound to a Security agreement, which was followed by the Strategic Framework Agreement, which Iraq did not benefit from and that cast a shadow over the security situation. This reality continued even after the partial removal of Iraq from Chapter VII of the United Nations Charter.

In addition to the above, public policy in Iraq from 2003 until now was encompassed by crisis and challenges that still threaten the Iraqi state and its sovereignty. In addition, these crises have negative effects on the overall process of democratic transformation and their negative repercussions on the nature of the political, economic, social and security exercise of the state.

Therefore, the process of laying out suggestions will run according to a mechanism for assessing a part of a given problem and then proposing a specific approach to solve it. We do not claim that this approach is the ideal, but rather a phased proposal that can be developed into a more comprehensive proposal. One should not be overly optimistic to the level of believing that these proposals can shift Iraq from its current reality to the ‘‘model state’’ in exercising power and governance. This is because the internal complexity has reached a degree of difficulty that calls for caution and deliberation, and that the possible solution is to mitigate the reality of the situation to an acceptable level through gradual and neutral priorities. And after reviewing the opinions and comments contained in the paper and combining ideas with the conclusions and proposals submitted by professors specialized in Iraqi and political affairs, we present the following:

First: Reforming the political system and rationalizing political action as an entry point for comprehensive reform and achieving political stability (employable tools)

1- The country needs effective and real political parties that play a positive role in the process of political and social upbringing and democratization, parties with open horizontal extension to all

components of society. Such parties provide a suitable environment to maintain social cohesion through political organization and participation, and their commitment should be to achieving their political programs, enabling political awareness, contributing to shaping and directing public opinion, and gathering interests and expressing them. Such parties also prepare leadership figures capable of managing the state upon their arrival to power, and play a positive role in unifying society and transforming it into an institutionalized collective form, and contribute to creating a joint political culture and filling the gap between society and the state. Without this type of party, no democracy can develop.

2- The Iraqi state needs to build an inclusive national identity that frames difference and social plurality without abolishing them. Thus, national identity becomes a unifying bond that brings together the components of society under one goal, which is the joint effort to build a state of civil citizenship. One of the factors of strengthening national identity is the creation of a comprehensive historical memory that builds on shared values in contemporary historical facts, and on the common cultural ties as well as the creation of new shared values that support the cohesion and integration of society.

3- Amending the constitution on the basis of national consensus and redrafting it in clear and unambiguous language. Amendments should address the gaps and deficiencies in it in a way that secures the organization and balance of powers, defining their functions and the limits of their authority precisely to prevent the domination of one power over the other, or the domination of a certain bloc or political party over power. For this purpose, a working group of specialized university professors and constitutional law experts may be formed to fix flaws in the constitution and propose the required amendments in order for the political process to take its right course and to lay the correct foundations for building a state of institutions and enabling it to perform its functions efficiently.

4- The need for a state-building process is clear after the collapse as well as the need for statesmen capacity-building. A statesman is the product of a given time and place, his environment, capabilities and personal skills. A statesman influences events through his qualities and ability to deal with changes according to the goals of the state, and leaves his marks on their course not just in the country, but at the regional and international levels as well.

Second: The need to agree on the national interests of the Iraqi state and to define them clearly (employable tools)

1- Agreement on the nature of national interests of the Iraqi state requires the rise of national and non-sectarian political forces with a clear vision and understanding of the state's national political and economic identity, and then to agree on supreme national interests that constitute the solid ground for the state's sovereignty represented by political stability.

2- The Iraqi state must strive to build balanced relations with regional and international powers in accordance with international legitimacy standards.

3- Adopting standards of national interest in foreign policy and establishing balanced relationships based on mutual interests. In addition to this, it is crucial to meet the conditions for organizing the links between national interest and sovereignty: defining concepts, agreeing on the constants of national interest, adhering to international sovereignty standards and focusing on building the elements of power for the people and the state.

4- Cooperation and dealing with foreign states and interests should take place within the context of an institutional legal framework characterized by objectivity and transparency in order to eliminate ambiguity around dependency or association with specific regional axes.

5- Defining the priorities of the Iraqi political discourse and limiting statements to official channels and government agencies and not allowing political forces to reflect specific positions that could complicate the political scene, especially within the framework of the state's foreign policy and relations with other countries.

6- Dealing with foreign forces operating in Iraq and withdrawing the occupation status from them by including their presence in the framework of information, intelligence, technical, and logistical support and keeping them away from combat, which falls under the competence of the Iraqi armed forces.

7- Preventing any foreign influence in the decision-making process, whether at the internal or external level, especially in the neighboring countries. Dealing with foreign advisers from neighboring countries should be within the same mechanism that is used with advisors of the international coalition forces.

Third: Restricting weapons to the hands of the state and regulating the status of armed groups (employable tools).

1- Restructuring and building the military apparatus on the basis of citizenship and national affiliation, and the categorical prohibition of members of these institutions to work with politics. Military institutions represent an ideal environment for national integration and the consolidation of belonging to the homeland and national identity. A study is necessary regarding the application of the ban on employees of the military and security agencies participating in elections and casting their votes (at the present time) due to the specificity of the social and political situation in Iraq.

2- The necessity of restricting weapons to the hands of the state and moving towards building security and military institutions based on professional standards in building national armies within a single military doctrine keen on the unity of Iraq.

3- Perhaps the first step to regulating and reintegrating armed groups is to proceed with the project of regulating US military presence, as it is the reason on which the armed groups undertake their current behavior. The continuation of intelligence and logistical cooperation is important for the current stage, especially since the US administration has begun its actual program to reduce its soldiers' presence and there is a great possibility that the next (democratic) administration will continue with the same approach. This gives room during the next stage for the Iraqi government to work to control the status of armed groups. And we must not forget the pivotal role that these factions played in fighting ISIS, which has earned them legitimacy. That is why they cannot be dismissed from the political landscape, but their status must remain within reasonable limits. Based on this the issuance of the Popular Mobilization Authority law was an important attempt to lay a framework for these armed forces and legitimize their existence within the state system and official armed forces.

Fourth: Achieving a greater level of balance in dealing with countries of the geographical neighborhood, in a way that distances Iraq from the conflict of axes (employable tools).

1- The need for decision-makers to realize that Iraq is a central country in the Middle East because of its geopolitical position, as it is the link and separation between three regions, namely: the Arab, Iranian and Turkish nations. It is the only country that is geographi-

cally, socially, religiously, and ethnically linked between Iran, Turkey and the Arab countries with a bond of convergence, overlap and intertwining. Its final direction will affect the map of the cohesion of the societal and political geography of these three nations or their collapse. Here lies the importance of Iraq in its cohesion or collapse, which must be recognized and employed in managing the regional and international political process taking place on its land.

2- The geostrategic importance of Iraq makes it imperative for those in power to exercise wisdom in internal and external political behavior, and to adopt decisions according to a realistic vision and calculations to avoid risks to the country. The recklessness, imbalance and irrational rush of some has led to the involvement of Iraq in internal and external crises that were followed by significant damage to the state's present and future. The weight of Iraq's position must be used to enhance its position and regional role by adopting a policy of serving interests that ensures positive containment of regional axes and creates a regional and international understanding that a united, strong and peaceful Iraq will preserve positive interests and balances in the region, and prevent a deadly clash between conflicting strategies. Moreover, we find a need to disengage from the region's matters and crises, taking into account the higher interest of the state.

3- The search for an effective equilibrium state model. It is the model of the internally balanced Iraqi state that plays the role of regional and international balance in a way that qualifies Iraq to be a strategic force, and a point of balance for major regional strategies. This prevents existential collision and creates strategic stability in the Middle East. An effective balance means an Iraqi state that is politically, economically and militarily strong, able to maintain a positive balance between the region's strategies.

4- Building balanced relations with regional and international powers in accordance with international legitimacy standards, and ensuring that these actors do not interfere in internal Iraqi affairs. This matter requires the presence of a state that political and social forces and currents believe in, and support its cultural activities towards a project all agree on. This must be embodied by a political system that reflects the interests of all and upholds them according to a social contract in which all constituents' interests fall under national interest.

5- The need arises for alignment between executive and legislative authorities in the country around the nature of regional equations,

world trends and decision centers. There is a need for awareness of the nature of the conflict of interests and its political and economic consequences, then planning for a balanced and wise governance that is aware of its own interests

Fifth: Calling for a comprehensive Iraqi dialogue as a strategic option to achieve national interest, preserve sovereignty and set the framework of the state (employable tools)

1- Introducing a comprehensive strategic dialogue between Iraqi political forces by focusing on the common denominators that unite the Iraqi people and straying away from the problems of the past without ignoring them or not addressing their repercussions. This would require consensus on the quality and nature of supreme national interest, the foundations of sovereignty and the mechanisms for its preservation, and the drafting of a new social contract based on a free and dignified Iraqi citizen, a covenant for a political contract based on political interest and the balance of authorities, and enhancing the authority of the state. This will result in a coherent national system based on the unity of society, of its political forces, and strong, capable and influential institutions.

2- The participation of all active forces in the strategic dialogue. The dialogue must be between the key forces in Iraqi society in its diversity, whether these forces are inside or outside the political process, including the political opposition and armed forces, provided that this dialogue leads to a historic settlement that ends the Iraqi-Iraqi dispute. The crisis that Iraq is going through is comprehensive and multilayered within and outside the frameworks of the political process, which requires that the solution be comprehensive of all the parties to the crisis in order to reach a complete understanding and agreement to resolve the dispute and ensure the implementation of what was agreed on.

3- Emphasis must be placed on ensuring that the strategic dialogue leads to an agreement by the various Iraqi political parties and societal components on the national parameters, giving priority to the supreme interest, distancing themselves from personal interests and whims, and getting rid of arrogance and prejudice which have weakened the Iraqi state.

Sixth: economic independence as a gateway to getting rid of pressure and compromise (employable tools)

1- To head towards developing energy resources such as investing in domestic gas production - in the event that Iraqi leaders are unable to exploit it. Generating electricity to reduce dependence on imported gas can guarantee financial resources, but would also allow Iraq to overcome foreign policy restrictions. This step was taken by Prime Minister Mustafa Al-Kadhimi during his visit to the United States of America in September 2020, and to review the agreement with American companies to develop gas fields in Dhi Qar, although this step was understood internally by some political parties as a means to curtail Iranian economic interests.

2- Restructuring the Iraqi economy and enabling a fair tax system to overcome the rentier character and dependence on oil as a main resource. There is also a need to strengthen interdependence between society and the state, and to work to attract foreign and local investment and support and revitalize the private sector to contribute to economic and social development. The relationship between democracy and the economy requires the provision of economic freedom and market economy. Democracy loses its credibility when it is unable to successfully tackle socio-economic challenges due to the close interdependence between democracy as a political system and economic development due to their joint dependence on social, cultural and economic elements.

3- We find it necessary for Iraq to deal with neighboring countries according to the theory of mutual energy security, meaning that Iraq should seek to be a conduit for energy transfer projects from the Gulf states and Iran towards Europe. Thus, Iraqi security status will increase in the exporting countries (Gulf countries and Iran) and importing countries (European countries) and transit corridor country (Turkey).

4- Reconstructing the Iraqi economy on the basis of the three sectors of agriculture, industry and services. It is important to make the energy sector a tributary in building and developing the three main sectors in order to achieve self-sufficiency at least with regard to agriculture and food industries and support national products by all means, even if they are moral, especially in light of Iraq's commitment to the policies of the IMF and the World Bank that prevented direct financial support.

Appendix

List of Contributors

Introduction: Vision and methodology

- Dr. Ibrahim Bahr Alolom

Chapter 1: Sovereignty and the Executive Power

HE Prime Ministers in the post-change period 2004-2020

- Dr. Ayad Allawi
- Dr. Ibrahim Al-Jaafari
- Hajj Nouri Kamel al-Maliki
- Dr. Haidar Al-Abadi
- Mr. Adel Abdul Mahdi

Chapter 2: Sovereignty and the Legislative Powers

The Honorable Speakers of the Parliament 2005-2018

- Dr. Hajem Al-Hassani
- Dr. Mahmoud Al-Mashhadani
- Dr. Ayad al-Samarrai
- Mr Osama al-Nujaifi
- Dr. Salim Al-Jabouri

Chapter 3: Sovereignty and Iraqi Elite - Politicians, Thinkers, Researchers and Academics

Module 1: Sovereignty and the Current Political System

Section 1

- Mr. Iarez Abdullah
  Leader in the Patriotic Union of Kurdistan

- MR. Hussein Darwish Al-Adly
  Author & Politician
- Dr. Khaled Al Maeeni
  President of the Dujla Center for Strategic Studies
- Mr. Salem Mashkour
  Journalist & Former Member of the Media & Communications Commission
- Dr. Abdul Hussein Shaban
  Thinker & Author
- Dr. Majid Al-Fattlawi
  Professor of Political Science of Al-Alamain Institute for Graduate Studies

Section 2

- Mr. Hussein Shloushi
  Head of the Center for Iraqi Strategic Studies
- Dr. Raed Fahmy
  Secretary of the Iraqi Communist Party
- Dr. Abdul-Jabbar Issa Abdel-Al
  Faculty of Political Sciences - Al-Mustansiriya University
- Dr. Ali Al-Moayad
  Al-Hikma Movement
- Dr. Muhammad Al-Hamawadi
  Department of Law of Al-Alamein Institute for Higher Studies

Module 2: Sovereignty and External Factors

- Mr. Hamza Mustafa
  Journalist
- Dr. Alaa Al-Jawadi
  Author & Former Iraqi Ambassador
- Dr. Ali Faris Hamid
  Dean of the Faculty of Political Sciences - Al-Nahrain University-Baghdad
- Mr. Fadhil Mirani
  Secretary of the Kurdistan Democratic Party
- Mr. Farhad Alaeddin

Chairman of the Iraqi Advisory Council

- Dr Falah Al-Fahdawi
  Center for Strategic Studies - Anbar University
- Dr. Muhammad Yas
  Head of the Political Science Department - Al-Alamein Institute for Higher Studies

Module 3: Sovereignty and the National Interests

Section 1

- Mr. Arshad Al-Salihi
  Member of Parliament & Chairman of the Turkmen Front
- Dr. Raed Saleh Ali
  Faculty of Political Science - University of Diyala
- Dr. Adel Abdul-Hamza
  Faculty of Political Sciences - University of Baghdad
- Dr. Ali Al-Adeeb
  Former MP & Minister of Higher Education
- Dr. Naeem Al-Aboudi
  Member of Parliament - Sadikoun Bloc
- Dr. Yusef Muhammad Sadiq
  MP & Former Speaker of the Parliament of the Kurdistan Region

Section 2

- Dr. Anwar Al-Haidari
  Center for Strategic Studies - University of Baghdad
- Mr. Ayman Al-Faisal
  Researcher
- Mr. Sijad GAyad
  Researcher
- Dr. Sardar Uzair
  Adviser in the Parliament of the Kurdistan Region - Erbil
- Dr. Saad Al-Hadithi
  Professor of Political Science
- Dr. Diaa Al-Asadi
  Former MP & Minister, Former Head of Al-Ahrar Bloc

- Dr. Qassem Dawood
  Former MP & Minister
- Dr. Muhammad Al-Waeli
- Dr. Muhannad Saloom
  Doha Institute for Higher Studies

Module 4: Sovereignty and Balance of Interests

- Sheikh Jamal Al-Dhari
  Secretary General of the Iraqi National Project
- Dr. Harith Al-Hassan
  Author & Academic
- Dr. Abbas Abboud
  Head of the Law Department at Al Alamein Institute for Higher Studies
- Dr. Adnan Ajil
  Professor of Constitutional Law at Al-Qadisiyah University
- Sheikh Adnan Faihan
  Head of the Sadikoun Parliamentary Bloc
- Professor Fadel Karim (Mamosta Jafar)
  Kurdish Politician & Author
- Mr. Muhammad Shiaa al-Sudani
  MP & Former Minister

Module 5: Sovereignty and Post-2003 Governments

- Sheikh Hamid Mualla Al-Saadi
  Al-Hikma Movement
- Mr. Sami Al-Askari
  Politician & Former MP
- Dr. Sherwan Al-Waeli
  Minister & Former MP
- Mr. Abbas Radhi Al Ameri
  Supervisor of Hiwar Al-Fikr Magazine
- Dr. Amer Hassan FAyad
  Professor of Political Science
- Dr. Mohsen Abdel-Aziz Al-Hakim

Founder of Al-Hikma Movement

- Dr. Muhammad Al-Hajj Hammoud

  Professor of International Law and Advisor at the Ministry of Foreign Affairs

Chapter 4: Conclusions and Recommendations

- Dr. Ayad Abdel Karim Majeed

  College of Law and Politics - University of Kirkuk
- Dr. Hussein Ahmad Al-Sarhan

  Head of Political Studies Department - Karbala University
- Dr. Khaled Abdel-Ilah

  Faculty of Political Sciences - Al-Mustansiriya University
- Dr. Saif Al-Haramzi

  Faculty of Political Sciences - University of Tikrit
- Dr. Firas Abbas Hashem

  Political Researcher
- Dr. Imad Muayad Jasim

  College of Law and Politics - University of Diyala
- Dr. Morteza Shanshul Sahi

  Dean of Faculty of Political Sciences - University of Maysan

Chapter 5: Sovereignty and the Supreme Religious Authority

- His Eminence Dr. Muhammad Ali Bahr Al-Uloom

  Professor of Religious Studies in the Islamic Seminary of the Holy City of Najaf

Executive Summary

- Dr. Samah Mahdi Al-Alyawi

  Academic & Researcher
- Dr. Mustafa Al-Naji

  Academic & Researcher
- Dr. Hani Abdel-Saheb

  Academic & Journalist
- Dr. Amir Shibli

  Academic & Researcher

- Dr. Raji Naseer
  Academic & Journalist
- Dr. Qassem Al-Janabi
  Academic & Researcher
- Mr. Hashem Bahr Alolom
  Ministry of Foreign Affairs
- Dr. Alaa Al-Hattab
  Academic & Journalist
- Dr. Salah Al-Shammari
  Academic & Researcher
- Dr. Fikret Namiq
  Professor
- Dr. Qassim Aljanabi
  Professor
- Dr. Mohammad Yas Khadar
  Professor
- Mr. Mahdi Ahmad Jaffar
  Academic & Researcher

IRAQ'S SOVEREIGNTY CRISIS

The First Document Focusing on National Sovereignty in Iraq
from the Thoughts and Experiences of Iraq's Prime Ministers,
Speakers of Parliament, Politicians and Academics

2004 - 2020

Dr. Ibrahim Bahr Alolom

العلمين للنشر
العارف للمطبوعات